بسم الله الرحمن الرحيم

التعليقات العلمية على الوصية الصغرى التيمية

لفضيلة الشيخ

د. عبد العزيز الريس

١٤٤٠هـ

الفهرس

مقدمة المؤلف..... ١

مقدمة قبل التعليق على شرح الوصية الصغرى..... ٢

بداءة المتن ٤

القاعدة الأولى: لابد للعبد أن يزلّ ويقع في المعصية..... ١٨

القاعدة الثانية: حاجة العبد للتقوى في كل زمان ومكان، ظاهرًا وباطنًا ١٨

القاعدة الثالثة: العاقل يُتبع السيئة الحسنة ١٩

القاعدة الرابعة: إذا كانت الحسنة من جنس السيئة فأبغ ما تكون في محوها.... ٢٠

ما هو حدّ الإصرار على المعصية؟..... ٢١

الأعمال الصالحة لا تُكفر الكبائر، ولكن ٢٢

القاعدة الخامسة: أشد ما يحتاجه الإنسان معرفة مكفرات الذنوب ٢٥

لا وجود للجاهلية المطلقة بعد بعثة النبي ﷺ..... ٢٥

قد ينشأ الإنسان بين أهل العلم ومع ذلك يتلطخ من أمور الجاهلية ٢٧

القاعدة السادسة: الجاهلية تزداد زمنًا بعد زمن..... ٢٨

القاعدة السابعة: الجاهلية قد توجد فيمن نشأ في بيت علم ودين..... ٢٨

القاعدة الثامنة: كل ما وقع فيه من سبق من أهل الكتاب لابد أن يوجد في هذه الأمة من يقع فيه..... ٣٠

القاعدة التاسعة: كلما كان الرجل أكثر علمًا، بَصَر بأمر الجاهلية ٣٠

المصائب تُكفر الذنوب ولو لم ينوِ العبد ٣١

جماع حسن الخلق في آية ٣٢

القاعدة العاشرة: الأخلاق الحسنة من الدين..... ٣٤

القاعدة الحادية عشرة: تقوى الله جامعة للدين كله ٣٤

القاعدة الثانية عشرة: أصل الخير الجمع بين العبادة والاستعانة ٣٥

القاعدة الثالثة عشرة: أعلى مراتب انقطاع القلب، انقطاعه عن الخلق وتعلقه بالله
..... ٣٦

القاعدة الرابعة عشرة: أعظم ما يُعين على انقطاع القلب الانشغال بالدعاء ... ٣٦

القاعدة الخامسة عشرة: أعظم ما يُعين على تذكر الآخرة، الأعمال الصالحة ... ٣٧

قول ابن تيمية مرجوح في تفضيل الأعمال الصالحة..... ٣٨

ما أفضل الذكر؟ وسُبل تعويد النفس على كثرة الذكر ٤٠

القاعدة السادسة عشرة: من اشتبه عليه أمر فليفزع إلى الاستخارة..... ٤٢

القاعدة السابعة عشرة: للدعاء آداب، وهي من أسباب الاستجابة..... ٤٣

سبب عدم فتنة الصحابة بالمال..... ٤٤

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد طالعت تفريغًا لدورة علمية في شرح رسالة (الوصية الصغرى) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، قام بإعداده بعض الإخوة ووضعوا له فهرسًا، وأسميته:

(التعليقات العلمية على الوصية الصغرى التيمية)

وقد جعلته في سبع عشر قاعدة، وأسأل الله أن يتقبله وأن يجعله نافعًا لعباده، إنه الرحمن الرحيم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. عبد العزيز بن ريس الريس

@dr_alraies

المشرف على موقع الإسلام العتيق

٢٥ / ٦ / ١٤٤١هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الرسالة في أصلها جواب على سؤال، وقد جمعت بين الاختصار وغزارة العلم والفوائد والارشادات والنصائح، حتى إنه يصح أن تُسمى هذه الرسالة: (منار المسلم في حياته)، فهي تُنير الطريق للمتعبد والناسك في صلاح قلبه وعمله الظاهر، وما ينبغي أن يكون عليه.

ولشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- رسائل كثيرة مختصرة ينبغي لطلاب العلم أن يتدارسوها ويتذاكروها ما بين حين وآخر، كهذه الرسالة أو كشرح حديث: «يَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظُّلْمَ عَلَى نَفْسِي، وَجَعَلْتُهُ بَيْنَكُمْ مُحَرَّمًا، فَلَا تَظَالَمُوا»، إلى غير ذلك من الرسائل الكثيرة.

فإن كثيرًا من هذه الرسائل جمعت بين كونها مختصرة وبين غزارة العلم والفوائد والفرائد.

وستكون الطريقة في شرح هذه الرسالة التعليق على ما يسر الله من كلامه -رحمه الله تعالى-، وقبل الابتداء فإن في هذه الرسالة أحاديث أوردها شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، وهو معروف بحفظه لأحاديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، حتى قال الذهبي: الحديث الذي لا يحفظه شيخ الإسلام ابن تيمية ليس حديثًا.

وقال ابن حجر -رحمه الله تعالى-: إن ابن تيمية صاحب استقراء تام. وهذا لا يُقال في كل عالم، فهو موسوعة في معرفة الأحاديث والآثار -رحمه الله تعالى-.

وقد ذكر المعلمي أن ابن تيمية كان يكتب من حفظه، وغالبًا إذا كان كذلك فإنه يكتب بعض الأحاديث بالمعنى، وكان -رحمه الله تعالى- سريع الكتابة فيكتب من حفظه ارتجالًا، وهذا في كثير من رسائله وأجوبته -رحمه الله تعالى-.

لذا قد يوجد في بعض الأحاديث ذكر الحديث بالمعنى، وقد يوجد فيها شيء من الوهم وهو قليل للغاية في جانب كثرة أحاديثه ومروياته -رحمه الله تعالى-.

والأمر الآخر: ينبغي أن يُعلم أن باب التصحيح والتضعيف نسبي، يتفاوت فيه أهل العلم، فقد يُصحح عالم حديثًا، ويخالفه عالم آخر فيُضعفه، فباب التصحيح والتضعيف نسبي، ثم من العلماء من قد يرى ضعف حديثٍ ثم يتساهل في إيراده من باب الاعتضاد لا الاحتجاج، وهذه طريقة سلكها أهل العلم، كما بيَّن هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في (الإخنائية) و(الرد على البكري) وفي غيرها من كتبه.

فلذلك قد يتساهل شيخ الإسلام ويُورد حديثًا ضعيفًا، لأن المعنى صحيح وقد دلت عليه أدلة شرعية، فلذا لا أحب أن يذهب وقتٌ في الكلام على الأحاديث صحةً وضعفًا، وقد أُشير لبعضها لحاجة أو فائدة، لكن الأصل ألا يكون الأمر كذلك، والأصل أن ننشغل بفهم كلامه ودراسته -رحمه الله تعالى-.

متن الوصية الصغرى:

سؤال أبي القاسم المغربي:

يتفضل الشيخ الإمام بقية السلف وقدوة الخلف أعلم من لقيت ببلاد المشرق والمغرب؛ تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية " بأن يوصيني بما يكون فيه صلاح ديني ودنياي؟ ويرشدني إلى كتاب يكون عليه اعتمادي في علم الحديث وكذلك في غيره من العلوم الشرعية وينبهني على أفضل الأعمال الصالحة بعد الواجبات ويبين لي أرجح المكاسب كل ذلك على قصد الإيماء والاختصار والله تعالى يحفظه. والسلام الكريم عليه ورحمة الله وبركاته.

فأجاب:

الحمد لله رب العالمين، أما " الوصية " فما أعلم وصية أنفع من وصية الله ورسوله لمن عقلها واتبعها. قال تعالى: {ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله} . {ووصى النبي صلى الله عليه وسلم معاذا لما بعثه إلى اليمن فقال: يا معاذ: اتق الله حيثما كنت وأتبع السيئة الحسنة تمحها وخالق الناس بخلق حسن} . وكان معاذ رضي الله عنه من النبي صلى الله عليه وسلم بمنزلة علية؛ فإنه قال له: " {يا معاذ والله إني لأحبك وكان يردفه وراءه} .

وروي فيه: " أنه أعلم الأمة بالحلال والحرام وأنه يحشر أمام العلماء برتوة - أي بخطوة - ". ومن فضله أنه بعثه النبي صلى الله عليه وسلم مبلغا عنه داعيا ومفقها

ومفتيا وحاكما إلى أهل اليمن. وكان يشبهه بإبراهيم الخليل عليه السلام وإبراهيم إمام الناس. وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول: إن معاذا كان أمة قانتا لله حنيفا ولم يك من المشركين؛ تشبيها له بإبراهيم. ثم إنه صلى الله عليه وسلم وصاه هذه الوصية فعلم أنها جامعة. وهي كذلك لمن عقلها مع أنها تفسير الوصية القرآنية.

أما بيان جمعها فلأن العبد عليه حقان: حق لله عز وجل. وحق لعباده. ثم الحق الذي عليه لا بد أن يخل ببعضه أحيانا: إما بترك مأمور به أو فعل منهي عنه. فقال النبي صلى الله عليه وسلم {اتق الله حيثما كنت} وهذه كلمة جامعة وفي قوله " حيثما كنت " تحقيق لحاجته إلى التقوى في السر والعلانية. ثم قال: {وأتبع السيئة الحسنة تمحها} فإن الطبيب متى تناول المريض شيئا مضرا أمره بما يصلحه.

والذنب للعبد كأنه أمر حتم. فالكيس هو الذي لا يزال يأتي من الحسنات بما يمحو السيئات. وإنما قدم في لفظ الحديث " السيئة " وإن كانت مفعولة لأن المقصود هنا محوها لا فعل الحسنة فصار {كقوله في بول الأعرابي: صبوا عليه ذنوبا من ماء}.

وينبغي أن تكون الحسنات من جنس السيئات فإنه أبلغ في المحو والذنوب يزول موجبها بأشياء: (أحدها) التوبة. و (الثاني) الاستغفار من غير توبة. فإن الله تعالى قد يغفر له إجابة لدعائه وإن لم يتب فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال. (الثالث) الأعمال الصالحة المكفرة: أما " الكفارات المقدرة "كما يكفر المجامع في رمضان والمظاهر والمرتكب لبعض محظورات الحج أو تارك بعض واجباته أو قاتل

الصيد بالكفارات المقدرة وهي " أربعة أجناس " هدي وعتق وصدقة وصيام. وأما " الكفارات المطلقة " كما قال حذيفة لعمر: فتنة الرجل في أهله وماله وولده؛ يكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد دل على ذلك القرآن والأحاديث الصحاح في التكفير بالصلوات الخمس والجمعة والصيام والحج وسائر الأعمال التي يقال فيها: من قال كذا وعمل كذا غفر له أو غفر له ما تقدم من ذنبه وهي كثيرة لمن تلقاها من السنن خصوصا ما صنف في فضائل الأعمال. واعلم أن العناية بهذا من أشد ما بالإنسان الحاجة إليه؛ فإن الإنسان من حين يبلغ؛ خصوصا في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات التي تشبه الجاهلية من بعض الوجوه فإن الإنسان الذي ينشأ بين أهل علم ودين قد يتلطخ من أمور الجاهلية بعدة أشياء فكيف بغير هذا وفي الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث أبي سعيد رضي الله عنه {لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه. قالوا: يا رسول الله اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟} هذا خبر تصديقه في قوله تعالى {فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا} ولهذا شواهد في الصحاح والحسان.

وهذا أمر قد يسري في المنتسبين إلى الدين من الخاصة؛ كما قال غير واحد من السلف منهم ابن عيينة؛ فإن كثيرا من أحوال اليهود قد ابتلي به بعض المنتسبين إلى العلم

وكثيرا من أحوال النصارى قد ابتلي به بعض المنتسبين إلى الدين كما يبصر ذلك من فهم دين الإسلام الذي بعث الله به محمدا صلى الله عليه وسلم ثم نزله على أحوال الناس. وإذا كان الأمر كذلك فمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه وكان ميتا فأحياه الله وجعل له نورا يمشي به في الناس لا بد أن يلاحظ أحوال الجاهلية وطريق الأمتين المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى فيرى أن قد ابتلي ببعض ذلك. فأنفع ما للخاصة والعامة العلم بما يخلص النفوس من هذه الورطات وهو إتباع السيئات الحسنات.

والحسنات ما ندب الله إليه على لسان خاتم النبيين من الأعمال والأخلاق والصفات. ومما يزيل موجب الذنوب " المصائب المكفرة " وهي كل ما يؤلم من هم أو حزن أو أذى في مال أو عرض أو جسد أو غير ذلك لكن ليس هذا من فعل العبد. فلما قضى بهاتين الكلمتين حق الله: من عمل الصالح وإصلاح الفاسد قال: " وخالق الناس بخلق حسن " وهو حق الناس.

وجماع الخلق الحسن مع الناس: أن تصل من قطعك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض. وبعض هذا واجب وبعضه مستحب. وأما الخلق العظيم الذي وصف الله به محمدا صلى الله عليه وسلم فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقا هكذا قال مجاهد وغيره وهو تأويل القرآن كما {قالت

عائشة رضي الله عنها كان خلقه القرآن} وحقيقته المبادرة إلى امتثال ما يحبه الله تعالى بطيب نفس وانشراح صدر.

وأما بيان أن هذا كله في وصية الله فهو أن اسم تقوى الله يجمع فعل كل ما أمر الله به إيجابا واستحبابا وما نهى عنه تحريما وتنزيها وهذا يجمع حقوق الله وحقوق العباد. لكن لما كان تارة يعني بالتقوى خشية العذاب المقتضية للانكفاف عن المحارم جاء مفسرا في حديث معاذ وكذلك في حديث أبي هريرة رضي الله عنهما الذي رواه الترمذي وصححه: {قيل: يا رسول الله ما أكثر ما يدخل الناس الجنة؟ قال: تقوى الله وحسن الخلق. قيل: وما أكثر ما يدخل الناس النار؟ قال: الأجوفان: الفم والفرج} . وفي الصحيح عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم خلقا} فجعل كمال الإيمان في كمال حسن الخلق. ومعلوم أن الإيمان كله تقوى الله.

وتفصيل أصول التقوى وفروعها لا يحتمله هذا الموضع فإنها الدين كله؛ لكن ينبوع الخير وأصله: إخلاص العبد لربه عبادة واستعانة كما في قوله: {إياك نعبد وإياك نستعين} وفي قوله: {فاعبده وتوكل عليه} وفي قوله: {عليه توكلت وإليه أنيب} وفي قوله: {فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له} بحيث يقطع العبد تعلق قلبه من المخلوقين انتفاعا بهم أو عملا لأجلهم ويجعل همته ربه تعالى وذلك بملازمة

الدعاء له في كل مطلوب من فاقة وحاجة ومخافة وغير ذلك والعمل له بكل محبوب. ومن أحكم هذا فلا يمكن أن يوصف ما يعقبه ذلك.

وأما ما سألت عنه من أفضل الأعمال بعد الفرائض؛ فإنه يختلف باختلاف الناس فيما يقدرون عليه وما يناسب أوقاتهم فلا يمكن فيه جواب جامع مفصل لكل أحد لكن مما هو كالإجماع بين العلماء بالله وأمره: أن ملازمة ذكر الله دائما هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة وعلى ذلك دل حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم: {سبق المفردون قالوا يا رسول الله ومن المفردون؟ قال: الذاكرون الله كثيرا والذاكرات} وفيما رواه أبو داود عن أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: {ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إعطاء الذهب والورق ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله قال: ذكر الله} .

والدلائل القرآنية والإيمانية بصرا وخبرا ونظرا على ذلك كثيرة. وأقل ذلك أن يلازم العبد الأذكار المأثورة عن معلم الخير وإمام المتقين صلى الله عليه وسلم كالأذكار المؤقتة في أول النهار وآخره وعند أخذ المضجع وعند الاستيقاظ من المنام وأدبار الصلوات والأذكار المقيدة مثل ما يقال عند الأكل والشرب واللباس والجماع ودخول المنزل والمسجد والخلاء والخروج من ذلك وعند المطر والرعد إلى غير ذلك وقد صنفت له الكتب المسماة بعمل اليوم والليلة. ثم ملازمة الذكر مطلقا وأفضله

" لا إله إلا الله ". وقد تعرض أحوال يكون بقية الذكر مثل: " سبحان الله والحمد لله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله " أفضل منه.

ثم يعلم أن كل ما تكلم به اللسان وتصوره القلب مما يقرب إلى الله من تعلم علم وتعليمه وأمر بمعروف ونهي عن منكر فهو من ذكر الله. ولهذا من اشتغل بطلب العلم النافع بعد أداء الفرائض أو جلس مجلسا يتفقه أو يفقه فيه الفقه الذي سماه الله ورسوله فقها فهذا أيضا من أفضل ذكر الله. وعلى ذلك إذا تدبرت لم تجد بين الأولين في كلماتهم في أفضل الأعمال كبير اختلاف. وما اشتبه أمره على العبد فعليه بالاستخارة المشروعة فما ندم من استخار الله تعالى.

وليكثر من ذلك ومن الدعاء فإنه مفتاح كل خير ولا يعجل فيقول: قد دعوت فلم يستجب لي وليتحر الأوقات الفاضلة: كآخر الليل وأدبار الصلوات وعند الأذان ووقت نزول المطر ونحو ذلك. وأما أرجح المكاسب: فالتوكل على الله والثقة بكفايته وحسن الظن به. وذلك أنه ينبغي للمهتم بأمر الرزق أن يلجأ فيه إلى الله ويدعوه كما قال سبحانه فيما يأثر عنه نبيه: {كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم. يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم} وفيما رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم {ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله إذا انقطع فإنه إن لم ييسره لم يتيسر} . وقد قال الله تعالى في كتابه: {واسألوا الله من فضله} وقال سبحانه. {فإذا قضيت الصلاة

فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله} وهذا وإن كان في الجمعة فمعناه قائم في جميع الصلوات. ولهذا والله أعلم {أمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي يدخل المسجد أن يقول: اللهم افتح لي أبواب رحمتك وإذا خرج أن يقول: اللهم إني أسألك من فضلك} وقد قال الخليل صلى الله عليه وسلم (فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له وهذا أمر والأمر يقتضي الإيجاب فالاستعانة بالله واللجأ إليه في أمر الرزق وغيره أصل عظيم.

ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليبارك له فيه ولا يأخذه بإشراف وهلع؛ بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة والسعي فيه إذا سعى كإصلاح الخلاء.

وفي الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره: {من أصبح والدنيا أكبر همه شتت الله عليه شمله وفرق عليه ضيعته ولم يأته من الدنيا إلا ما كتب له. ومن أصبح والآخرة أكبر همه جمع الله عليه شمله وجعل غناه في قلبه؟ وأتته الدنيا وهي راغمة} .

وقال بعض السلف: أنت محتاج إلى الدنيا وأنت إلى نصيبك من الآخرة أحوج فإن بدأت بنصيبك من الآخرة مر على نصيبك من الدنيا فانتظمه انتظاما. قال الله تعالى: {وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} {ما أريد منهم من رزق وما أريد أن يطعمون} {إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين} . فأما تعيين مكسب على مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية أو حراثة أو غير ذلك فهذا يختلف باختلاف الناس ولا أعلم

في ذلك شيئا عاما لكن إذا عن للإنسان جهة فليستخر الله تعالى فيها الاستخارة المتلقاة عن معلم الخير صلى الله عليه وسلم فإن فيها من البركة ما لا يحاط به. ثم ما تيسر له فلا يتكلف غيره إلا أن يكون منه كراهة شرعية.

وأما ما تعتمد عليه من الكتب في العلوم فهذا باب واسع وهو أيضا يختلف باختلاف نشء الإنسان في البلاد فقد يتيسر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه ما لا يتيسر له في بلد آخر لكن جماع الخير أن يستعين بالله سبحانه في تلقي العلم الموروث عن النبي صلى الله عليه وسلم فإنه هو الذي يستحق أن يسمى علما وما سواه إما أن يكون علما فلا يكون نافعا؟ وإما ألا يكون علما وإن سمي به. ولئن كان علما نافعا فلا بد أن يكون في ميراث محمد صلى الله عليه وسلم ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه. ولتكن همته فهم مقاصد الرسول في أمره ونهيه وسائر كلامه.

فإذا اطمأن قلبه أن هذا هو مراد الرسول فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك. وليجتهد أن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم. وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه الناس فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها {أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول إذا قام يصلي من الليل: اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط

مستقيم} فإن الله تعالى قد قال فيما رواه عنه رسوله: {يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم} . وأما وصف " الكتب والمصنفين " فقد سمع منا في أثناء المذاكرة ما يسره الله سبحانه. وما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من " صحيح محمد بن إسماعيل البخاري " لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم. ولا يقوم بتمام المقصود للمتبحر في أبواب العلم إذ لا بد من معرفة أحاديث أخر وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء. وقد أوعبت الأمة في كل فن من فنون العلم إيعابا فمن نور الله قلبه هداه بما يبلغه من ذلك ومن أعماه لم تزده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالا؛ كما {قال النبي صلى الله عليه وسلم لأبي لبيد الأنصاري: أوليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؟ فماذا تغني عنهم؟} . فنسأل الله العظيم أن يرزقنا الهدى والسداد ويلهمنا رشدنا ويقينا شر أنفسنا وأن لا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا؟ ويهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب والحمد لله رب العالمين. وصلواته على أشرف المرسلين.

قوله: (فأجاب شيخ الإسلام بحر العلوم ابن تيمية -رحمه الله تعالى-: الحمد لله رب العالمين، أما الوصية فما أعلم وصية أنفع من ...) إذن هذه الرسالة جواب على سؤال، تضمن السؤال أمورًا تتضح من الجواب.

وممن في هذا السؤال طلب وصية جامعة من شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-.

قوله: (فما أعلم وصية أنفع من وصية الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم- لمن عقلها واتبعها، قال تعالى: ﴿ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم أن اتقوا الله﴾، ووصى النبي -صلى الله عليه وسلم- معاذًا لما بعثه إلى اليمن فقال: «يا معاذ، اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»).

ينبغي أن يُعلم أن التقوى هي الدين كله، لأن معنى التقوى فعل المأمور وترك المحظور، ويُعرفها علماء آخرون بأن تجعل بينك وبين عذاب الله وقاية، بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

إذن الجامع للتقوى: فعل المأمور سواء كان واجبًا أو مستحبًا، وترك المنهي عنه سواء كان محرمًا أو مكروهًا.

ثم أهل التقوى في تقواهم متفاوتون، منهم من هو على التقوى الواجب، وذلك إذا فعل الواجبات وترك المحرمات، ومنهم من يكون أرفع من ذلك بأن يكون على التقوى المستحب، وهو من يزيد على ذلك بفعل المستحبات وترك المكروهات، والناس متفاوتون في فعل المستحبات وفي ترك المكروهات، والتقوى المستحب هي فعل المستحبات وترك المكروهات، والناس متفاوتون في التقوى المستحب على مراتب عظيمة لا يعلمها إلا الله سبحانه وتعالى.

ذكر -رحمه الله تعالى- حديث معاذ، لما قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «اتق الله حيثما كنت ...» الحديث، وهذا الحديث رواه الترمذي وغيره وقد ضعفه إمام العلل الدارقطني -رحمه الله تعالى-، وقد ذكر كلامه ابن رجب في كتابه (جامع العلوم والحكم) وأقره، ولم يُنازعه في ضعفه.

إلا أنه مع ضعف هذا الحديث فمن العلماء من صححه وإن كان الأظهر ضعفه، إلا أن هذا الحديث لم يأت بحكم جديد، لذا حتى ولو قيل بضعفه فما دل عليه من المعاني فهو من جوامع الكلم.

وقد جمع هذا الحديث لو تأملناه بين أمور ثلاثة:

- **الأمر الأول**: تعامل العبد مع ربه، وهو قوله: «اتق الله حيثما كنت».
- **الأمر الثاني**: تعامل العبد مع نفسه، لأنه قال: «وأتبع السيئة الحسنة تمحها». فكلما عصيت الله وتبت بادر بفعل الحسنات.
- **الأمر الثالث**: تعامل العبد مع الخلق، فقد قال: «وخالق الناس بخلق حسن»، ثم قال: «اتق الله حيثما كنت» (**حيثما**) تفيد عموم المكان، أي في كل زمان ومكان، فكل زمان مأخوذ من قوله: «اتق الله» و«حيث ما كنت» تأكيد للمكان.

قوله: (**وكان معاذ -رضي الله عنه- من النبي -صلى الله عليه وسلم- بمنزلة علية، فإنه قال له: يا معاذ والله إني لأحبك، وكان يُردفه وراءه، ورُوي فيه أنه أعلم الأمة**

بالحلال والحرام، وأنه يُحشر أمام العلماء برتوة -أي بخطوة-) هذا شيء من فضائل معاذ، فكأن شيخ الإسلام يقول: إن لمعاذ منزلة رفيعة، فلذلك خصَّه بهذه النصيحة، وحرص عليه بأن أعطاه هذه النصيحة الجامعة، وهي قوله: «اتق الله حيثما كنت ...» الحديث.

فأراد شيخ الإسلام بذكر هذا أن يُبيِّن أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خصَّ معاذًا بهذه النصيحة الجامعة.

وأؤكد أني لن أقف مع الأحاديث صحة وضعفًا فإن هذا الباب نسبي كما تقدم، لكن للفائدة: قوله: (أعلم الأمة بالحلال والحرام) أكثر الحفاظ ضعفوا هذا الحديث مرفوعًا، وإنما صححوا منه جزءً، وهو موقوف، لما قال: «لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينٌ، وَأَمِينُ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الجَرَّاحِ»، وهذا الذي ذكره البخاري.

أما باقي الحديث فإنه -والله أعلم- ضعيف ولا يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-.

قوله: (ومن فضله أنه بعثه النبي -صلى الله عليه وسلم- مُبلغًا عنه داعيًا، ومُفقهًا ومُفتيًا وحاكمًا إلى أهل اليمن) كما هو معلوم في حديث ابن عباس في الصحيحين، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أرسل معاذًا إلى اليمن وقال: «إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللهِ ...» الحديث.

وهذه المنازل العلية لمعاذ بن جبل مع صغر سنه، فإنه لم يبلغ الثلاثين من عمره -رضي الله عنه-، ومع ذلك قد فاز بهذه المراتب العالية -رضي الله عنه-.

قوله: (**وكانوا يُشبهونه بإبراهيم الخليل -عليه السلام-، وإبراهيم إمام الناس وكان ابن مسعود -رضي الله عنه- يقول: إن معاذًا كان أمةً قانتًا لله حنيفًا، ولم يك من المشركين. تشبيهًا له بإبراهيم**) فابن مسعود -رضي الله عنه- والسلف كانوا يُشبهون معاذًا بإبراهيم -عليه السلام-، وهذا إسناده صحيح عن ابن مسعود -رضي الله عنه- وقد صححه ابن حجر في كتابه (تغليق التعليق).

أما في بعض النسخ: «وكان يُشبهه ...» أي النبي -صلى الله عليه وسلم-، فهذا -والله أعلم- خطأ، وإنما النسخ الخطية: «وكانوا يُشبِّهونه».

ويؤكد ذلك أني لم أقف على حديث لا صحيح ولا ضعيف أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يُشبه معاذًا بإبراهيم -عليه السلام-.

قوله: (**ثم إنه -صلى الله عليه وسلم- وصاه هذه الوصية، فعُلم أنها جامعة، وهي كذلك لمن عقلها مع أنها تفسير الوصية القرآنية، أما بيان جمعها فلأن العبد عليه حقان، حق لله عز وجل، وحق لعباده**) لذا لو تُؤمل قوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً﴾ [الإسراء: ٢٣]، أشار إلى حقين، إلى حق الله، وحق العباد، ثم بدأ بالأهم ثم ذكر الأهم من حق الله وهو التوحيد، وفي حق العباد ذكر الأهم وهو بر الوالدين.

قوله: (ثم الحق الذي عليه لابد أن يُخل ببعضه أحيانًا، إما بترك مأمور به أو فعل منهي عنه).

القاعدة الأولى: أن العبد لابد أن يزل وأن يُخطئ وأن يقع في المعصية.

- **فائدة:** أجمع السلف على أن الأنبياء غير معصومين من الصغائر، بخلاف الكبائر فإنهم معصومون منها.

وقد حكى هذا عن أهل السنة والسلف شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، ويُؤكد ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحاً مُبِيناً * لِيَغْفِرَ لَكَ اللهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ١-٢]، وقال تعالى: ﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾ [طه: ١٢١].

فإذن تقع المعصية من الأنبياء، لكن لا يقع منهم إلا الصغائر، أما الكبائر فهم معصومون منها إجماعًا، والصغائر قد يقعون فيها إجماعًا كما تقدم بيانه.

قوله: (وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «اتق الله حيثما كنت)] وهذه كلمة جامعة، وفي قوله: «حيثما كنت» تحقيق لحاجته من التقوى في السر والعلانية، ثم قال: «وأتبع السيئة الحسنة تمحها»).

القاعدة الثانية: أن العبد محتاج لتقوى الله في كل زمان ومكان ظاهرًا وباطنًا.

قوله: (فإن الطبيب متى تناول المريض شيئًا مضرًا أمره بما يصلحه، والذنب للعبد كأنه أمر حتم، فالكيس هو الذي لا يزال يأتي من الحسنات بما يمحو السيئات).

القاعدة الثالثة: العاقل والكيس يُتبع السيئة الحسنة، لذا نحن مع الذنوب لنا أحوال:

- **أولًا**: نُجاهد أنفسنا على عدم الوقوع في الذنب، وعلى ترك الأسباب الموصلة للذنب.
- **ثانيًا**: إذا وقعنا في الذنب نفزع إلى التوبة.
- **ثالثًا**: نُكثر من الأعمال الصالحة، فإن الحسنات يُذهبن السيئات.

ومن أعظم ما ينفع في ترك الذنب التعلق بالله والاستعانة به، ثم ترك الأسباب الموصلة إلى الذنب، لو تأملت كثيرًا من الذنوب الشهوانية والشبهاتية فإنها ترجع إلى التساهل في ترك الأسباب الموصلة إلى الذنب، فقد يُقلّب في الجوال أشياء يعلم أنها تُوصل أو تُوقعه في الحرام كثيرًا فيتساهل، وقد يُجالس أهل البدع.

ومجالسة أهل البدع سبب للفتنة والضلال، فإذن كثير من الذنوب الشهوانية والشبهاتية ترجع إلى التساهل في فعل الأسباب والوسائل الموصلة للمحرم، وقد قال ابن بطة في (الإبانة الكبرى): قد تأملت سبب ضلال من ضل بعد الهداية، قال: وذلك يرجع إلى أمرين، وذكر منهما التساهل في مجالسة أهل البدع.

فإن من يُجالس أهل البدع يتأثر بهم مهما كان، نسأل الله أن يُعيذنا وإياكم وأن يعصمنا وإياكم من الفتن يا رب العالمين.

قوله: (وإنما قدم في لفظ الحديث السيئة وإن كانت مفعولة، لأن المقصود هنا محوها لا فعل الحسنة، فصار كقوله في بول الأعرابي: «صبوا عليه ذنوبًا من ماء)] يقول قدم السيئة على الحسنة وإن كان المفترض أن يُقدم الحسنة على السيئة.

وفي نسخة قال: «صبوا على بوله» وهذا أوضح.

ومعنى كلامه -رحمه الله تعالى- لما قال: (وإن كانت مفعولة) لا يريد المعنى النحوي، فعل وفاعل، لأن الحسنة والسيئة كلاهما مفعولان بالمعنى النحوي، ما بين مفعول أول ومفعول ثاني، وإنما يريد بقوله: (وإن كانت مفعولة) أي وإن كانت قد فُعلت وحصلت، فكيف يُقدم أمرًا قد حصل وفُعل وهو السيئة؟ ويُؤخر ما يُراد فعله وهي الحسنة؟ هذا محل إشكال.

فأجاب على هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: الواقع أنه لا يُراد فعل الحسنة وإنما يُراد محو السيئة، فلذلك قدم السيئة.

ثم مثَّل -رحمه الله تعالى- بقوله: (كقوله في بول الأعرابي: «صبوا عليه ذنوبًا من ماء)] البول قد حصل، وقدمه، لأن المراد إزالته.

قوله: (وينبغي أن تكون الحسنات من جنس السيئات).

القاعدة الرابعة: أن الحسنة تمحو السيئة، أبلغ ما تكون إذا كانت من جنسها، فلو قدر أن أحدًا عصى الله بقطيعة رحمه فالحسنة أن يصل رحمه.

قوله: (فإنه أبلغ في المحو والذنوب يزول موجبها بأشياء، أحدها التوبة ...) ذكر أمورًا تحصل بها إزالة الذنوب، وهذا المبحث مهم كما سيُبيِّن ذلك -رحمه الله تعالى-.

قوله: (أحدها التوبة، والثاني الاستغفار) أما التوبة فهي واجبة، وهي الترك مع الندم مع العزم قلبًا ألا يعود، قال تعالى: ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعاً أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٣١]، وهذا أمر، والأمر يقتضي الوجوب.

وقد أجمع العلماء على وجوب التوبة، حكى الإجماع النووي، وابن تيمية، وغيرهما من أهل العلم.

وينبغي أن يُعلم أن المذنب إذا ندم وعزم بقلبه ألا يعود ثم فعل، لا يُقال إنه مصر، لأنه عزم ألا يعود، لكن لو لم يعزم على عدم العود وفي نفسه أن يفعل، فلو لم يفعل فهو المصر، فإذن الإصرار أمر قلبي، أسأل الله أن يتوب علينا جميعًا وأن يعاملنا برحمته.

ويؤيد هذا ما في صحيح البخاري ومسلم من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول: «إِنَّ عَبْدًا أَصَابَ ذَنْبًا - وَرُبَّمَا قَالَ أَذْنَبَ ذَنْبًا - فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَبْتُ - فَاغْفِرْ لِي، فَقَالَ رَبُّهُ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ أَصَابَ ذَنْبًا، أَوْ أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: رَبِّ أَذْنَبْتُ - أَوْ أَصَبْتُ - آخَرَ، فَاغْفِرْهُ؟ فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي، ثُمَّ مَكَثَ مَا شَاءَ اللهُ،

ثُمَّ أَذْنَبَ ذَنْبًا، وَرُبَّمَا قَالَ: أَصَابَ ذَنْبًا، قَالَ: قَالَ: رَبِّ أَصَبْتُ - أَوْ قَالَ أَذْنَبْتُ - آخَرَ، فَاغْفِرْهُ لِي، فَقَالَ: أَعَلِمَ عَبْدِي أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ وَيَأْخُذُ بِهِ؟ غَفَرْتُ لِعَبْدِي ثَلاَثًا، فَلْيَعْمَلْ مَا شَاءَ»

فإذن ليس الإصرار أمرًا عمليًا بل الإصرار أمر قلبي، ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥] هذا إصرار قلبي.

وهذا الإصرار يجعل الصغيرة كبيرة، ثبت عند البيهقي في (شعب الإيمان) وابن جرير في تفسيره عن ابن عباس -رضي الله عنه- أنه قال: "لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار".

إذن الأمر الأول الذي يمحو موجب الذنوب التوبة، وهذا عام في جميع المعاصي، في الكفر والشرك الأكبرين، والأصغرين، والكبائر، والصغائر.

قوله: **(الثاني: الاستغفار من غير توبة، فإن الله تعالى قد يغفر له إجابةً لدعائه وإن لم يتب، فإذا اجتمعت التوبة والاستغفار فهو الكمال)** فلو دعا وقال: يا رب اغفر لي، يا رب اغفر لي، وهو لم يتب، لكن دعا الله بالمغفرة، فإن هذا أمرًا ثانيًا يمحو مُوجب الذنوب.

قوله: **(الثالث: الأعمال الصالحة المكفرة)** الأعمال الصالحة تكفر الذنوب، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود: ١١٤]، لكن

ينبغي أن يُعلم أن الأعمال الصالحة التي تُكفر الذنوب والمعاصي هي الذنوب والمعاصي الصغائر لا الكبائر، فإن الكبائر لا تُكفر بالأعمال الصالحة.

ويدل لذلك دليلان:

- **الدليل الأول**: أخرج الإمام مسلم من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ، وَالْجُمْعَةُ إِلَى الْجُمْعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكَفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ».

فإذا كانت الصلوات الخمس والجمعة لا يُكفرن الكبائر فغيرها من باب أولى.

- **الدليل الثاني**: الإجماع، فقد حكى الإجماع ابن عبد البر -رحمه الله تعالى-، وأقره ابن عطية، وابن رجب، وغيرهم من أهل العلم.

فالعلماء مجمعون على أن الأعمال الصالحة لا تُكفر الكبائر وإنما تُكفر الصغائر.

وينبغي أن يُعلم أن المراد بتكفيرها بحيث إنه إذا فعل عملًا صالحًا كفَّرها، وعُفي عنه، ففرق بين هذا وبين عفو الله ومغفرته، فإن عفو الله ومغفرته لا حدّ له، ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] سواء كان من الصغائر أو الكبائر.

قوله: (**إما الكفارات المقدرة كما يُكفر المجامع في رمضان والمُظاهر والمرتكب لبعض محظورات الحج، أو تارك بعض واجباته أو قاتل الصيد بالكفارات المقدرة، وهي أربعة أجناس، هدي وعتق وصدقة وصيام**) يريد الكفارات المعروفات، وقد اجتمعت الصدقة والعتق والصيام في كفارة الظهار، والهدي فيمن ترك واجبًا في

الحج، ثبت عند مالك في الموطأ عن ابن عباس أنه قال: "من نسي نسكًا أو تركه فليُهرق دمًا".

قوله: (وإما الكفارات المطلقة كما قال حذيفة ...) فإذن الكفارات نوعان، المقدرة ككفارة الظهار والجماع في نهار رمضان، إلخ، والمطلقة الأعمال الصالحة التي تُكفر السيئات.

قوله: (كما قال حذيفة لعمر: فتنة الرجل في أهله وماله وولده يُكفرها الصلاة والصيام والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد دل على ذلك القرآن والأحاديث الصحاح في التكفير بالصلوات الخمس والجمعة والصيام والحج، وسائر الأعمال التي يُقال فيها من قال كذا وعمل كذا غُفر له، أو غُفر له ما تقدم من ذنبه، وهي كثيرة لمن تلقاها من السنن خصوصًا ما صُنف في فضائل الأعمال، واعلم أن العناية بهذا من أشد ما بالإنسان الحاجة إليه).

من أشد ما يحتاج إليه الإنسان أن يعرف المكفرات للذنوب، فإن كل فساد في الدنيا والدين بسبب الذنوب والمعاصي، والقرآن واضح في هذا غاية الوضوح، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللهَّ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وقال تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]، وقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضاً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩]، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ

مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللهَّ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَضَرَبَ اللهُّ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَداً مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللهِّ فَأَذَاقَهَا اللهُّ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢].

فإذن كل بلاء في الدنيا والدين فهو بسبب الذنوب، فلذا أشد ما يحتاج إليه المؤمن والمسلم ومن يريد الله والدار الآخرة أن يعتني بالمكفرات علميًا وعمليًا، حتى يظفر بها، وينجو من موجبات أثر الذنوب.

القاعدة الخامسة: أشد ما يحتاج إليه الإنسان العناية بمعرفة مكفرات الذنوب والقيام بذلك علميًا وعمليًا.

قوله: (**فإن الإنسان من حين يبلغ خصوصًا في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات التي تُشبه الجاهلية من بعض الوجوه**) عبارته دقيقة، لم يصف هذا الزمان بأنه جاهلية مطلقة، وذلك أنه بيَّن -رحمه الله تعالى- في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم) أنه بعد بعثة النبي -صلى الله عليه وسلم- انتهت الجاهلية المطلقة.

وإنما تبقى الجاهلية النسبية، ويدل لذلك الحديث المتواتر الذي أخرجه البخاري ومسلم من حديث المغيرة بن شعبة ومعاوية بن أبي سفيان أن النبي -صلى الله عليه

وسلم- قال: «لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ، لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَذَلِكَ».

إذن لابد من بقاء أهل الحق، فبقاء أهل الحق في الأزمان كلها مانع من وجود الجاهلية العامة والمطبقة.

وذكر في كتابه (الاقتضاء) فوائد مهمة فيما يتعلق بالجاهلية، فقد بيَّن أن من الجاهلية ما يكون كفرًا ولا يجتمع مع الإيمان، ومن الجاهلية ما يكون دون ذلك، فيجتمع مع الإيمان، كما في البخاري أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لأبي ذر: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ». فاجتمع الإيمان والجاهلية، وهو ما دون الكفر.

ثم في كلامه هذا -رحمه الله تعالى- يقول: (**فإن الإنسان حين يبلغ في هذه الأزمنة ونحوها من أزمنة الفترات**) الفترات هي التي فيها انقطاع الحجة وظهور الرسالة من زمن إلى زمن ومن بلد إلى بلد، لكن لا يمكن أن يكون انقطاعًا تامًا، وإنما يتفاوت.

وهذا حق، ويدل عليه ما أخرج البخاري من حديث أنس أنه قال: «اصْبِرُوا، فَإِنَّهُ لاَ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ إِلَّا الَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ، حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُمْ» سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّكُمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فإن قيل: كيف يُقال هذا الأمر والآن وُجدت الإذاعات والقنوات وغير ذلك؟

يُقال: كما وُجدت إذاعات وقنوات تنشر الخير، فيوجد أضعافها وأضعافها تنشر الكفر والبدع.

قوله: (فإن الإنسان الذي ينشأ بين أهل علم ودين قد يتلطخ من أمور الجاهلية بعدة أشياء، فكيف بغير هذا؟) وصدق -رحمه الله تعالى-، قد ينشأ الإنسان في بيئة علم، ومع ذلك يكون متلطخًا ببعض الجاهلية، فكيف بغيره؟

فما أكثر العلماء الذين قد أحكموا وأتقنوا الفقه وأصول الفقه واللغة والنحو والتفسير، إلى غير ذلك من العلوم، ومع ذلك عندهم من الجاهلية، فابن حجر الهيتمي من كبار محققي الشافعية المتأخرين، وعليه يُعولون، وإليه يرجعون، ومع ذلك يُصرح بجواز الشرك الأكبر!

ويُسمي شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم بشيخي الكفر والزندقة!

وهو بهذه المنزلة الكبيرة من العلم فكيف بغيره؟

لذلك قد ينشأ الإنسان في بيئة علم ومعرفة وقد يجهل أصولًا عظامًا، فقد ثبت عن قدامة بن مظعون وهو صحابي بدري أنه استحل مع جماعة من التابعين شرب الخمر رواه عبد الرزاق، وهم في خير العصور وفي خير الناس، بل هو من خير الناس، لأنه من أهل بدر، وحصل منه ما حصل.

لذا إذا قيل إن هناك ما هو معلوم من الدين بالضرورة لا يُعذر فيه بالجهل، يُقال فيه تفصيل، إن أُريد عمومًا فيُقال إن من الدين ما هو معلوم من الدين بالضرورة، من جهة العموم، أما إن أُريد في التنزيل على الأعيان فلا يوجد أمر معلوم من الدين بالضرورة، ذكر هذا ابن تيمية -رحمه الله تعالى- في كتابه (الاستقامة)، وفي (درء تعارض العقل والنقل) وكما في (مجموع الفتاوى)، وقال ابن القيم في (الصواعق المرسلة): المعلوم من الدين بالضرورة نسبي إضافي، يختلف من شخص إلى شخص ومن زمن إلى زمن، ولا يُعمم على كل أحد.

فإذا كان ابن مسعود -رضي الله عنه- وهو ابن مسعود، وفيه من الفضائل ورسوخ العلم الشيء الكثير -رضي الله عنه-، بل هو من أعلم صحابة النبي -صلى الله عليه وسلم- ومع ذلك اعتقد أن المعوذتين ليستا من القرآن.

فإذن المعلوم من الدين بالضرورة بالنظر للأعيان نسبي إضافي، يختلف من شخص إلى شخص، ومن زمن إلى زمن، ومن مكان إلى مكان، إلخ...

القاعدة السادسة: أن الجاهلية تزداد زمنًا بعد زمن، فكلما تأخر الزمان زادت الجاهلية.

القاعدة السابعة: أن الجاهلية قد توجد فيمن نشأ في بيت علم ودين، فغيرهم من باب أولى.

قوله: (وفي الصحيحين عن النبي -صلى الله عليه وسلم- من حديث أبي سعيد -رضي الله عنه-: «لتتبعن سنن من كان قبلكم حذو القذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه)]، قالوا يا رسول الله: اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟» هذا خبر تصديقه في قوله تعالى: ﴿فاستمتعتم بخلاقكم كما استمتع الذين من قبلكم بخلاقهم وخضتم كالذي خاضوا﴾، ولهذا شواهد في الصحاح والحسان) يريد أن هذه الأمة ستُشابه من قبلها، فكل ما وقع من اليهود والنصارى سيوجد في هذه الأمة من يُتابعه، بدلالة حديث أبي سعيد.

ثم ذكر قوله تعالى: ﴿فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلاقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلاقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] فهذه من أدلة تشبُّه أهل الإيمان بأهل الكفر، فهذان الدليلان القرآني والنبوي يؤكدان ما ثبت عند أحمد وأبي داود من حديث ابن عمر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من تشبه بقوم فهو منهم» إذن الأدلة الشرعية ذمت التشبه بأهل الجاهلية وأهل الكفر، وفي حديث ابن عمر قال: «هو منهم» وهذا ذم، والشريعة لا تذم إلا على ترك واجب أو فعل محرم، ذكر هذا ابن تيمية في (القواعد النورانية) وابن القيم في (بدائع الفوائد).

إذن المراد من هذا أن ما وقع فيه من قبلنا من الضلال لابد أن يوجد في هذه الأمة من يقع فيه.

القاعدة الثامنة: كل ما وقع فيه من سبقنا من اليهود والنصارى من ضلال فلابد أن يوجد في هذه الأمة من يقع فيه.

وقد قرر هذا ابن تيمية تقريرًا بيِّنًا ظاهرًا في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم).

قوله: (وهذا أمر قد يسري في المنتسبين إلى الدين من الخاصة، كما قال غير واحد من السلف منهم ابن عيينة: فإن كثيرًا من أحوال اليهود قد ابتُلي به بعض المنتسبين إلى العلم، وكثيرًا من أحوال النصارى قد ابتُلي به بعض المنتسبين إلى الدين، كما يُبصر بذلك من فهم دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا -صلى الله عليه وسلم-، ثم نزله على أحوال الناس).

شبَّه العلماء باليهود لأن اليهود علموا ولم يعملوا، وشبَّه العباد بالنصارى لأن النصارى عملوا بلا علم، وقد روى ابن أبي حاتم في مقدمة (الجرح والتعديل) عن سفيان الثوري أنه قال: وقال: اتقوا فتنة العابد الجاهل، والعالم الفاجر فإنهما فتنة لكل مفتون.

قوله: (وإذا كان الأمر كذلك فمن شرح الله صدره للإسلام فهو على نور من ربه، وكان ميتًا فأحياه الله، وجعل له نورًا يمشي به في الناس لابد أن يُلاحظ أحوال الجاهلية، وطريق الأمتين المغضوب عليهم والضالين من اليهود والنصارى، فيرى قد ابتُلي ببعض ذلك).

القاعدة التاسعة: كلما كان الرجل أكثر علمًا ونورًا بصر الجاهلية أكثر من غيره.

قوله: (فأنفع ما للخاصة والعامة العلم بما يخلص النفوس من هذه الورطات وهو اتباع السيئات الحسنات) أي ما تقدم ذكره وهو معرفة ما يُمحى به السيئات.

قوله: (والحسنات ما ندب الله إليه على لسان خاتم النبيين -صلى الله عليه وسلم- من الأعمال والأخلاق والصفات) لا تخرج الحسنات عن كونها واجبة أو مستحبة فعلًا، ومحرمة ومكروهة تركًا، فهذا هو الدين، فعل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات.

قوله: (ومما يزيل موجَب الذنوب: المصائب المكفِّرة، وهي كل ما يؤلم من همٍّ أو حزَن أو أذى فِيْ مالٍ أو عرض أو جسد، أو غير ذٰلك، لكن ليس هٰذا من فعل العبد) هذا المكفر الرابع وهو المصائب.

هذه المصائب بتقدير الله وليست من فعل العبد، لذلك هي مصيبة، وهذه المصائب مكفرات فقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة وحديث أبي هريرة وأبي سعيد، قال: «حتى الشوكة يُشاكها تكفر عنه».

فإذا كانت الشوكة تكفر، فما بالك بما هو أشد من الشوكة، وقد نبَّه السلف والعلماء كابن تيمية وابن القيم وابن حجر وغيرهم على أن المصائب تُكفر ولو بلا نية، لكن لا ترفع الدرجة وينال الحسنات إلا بنية.

فلو قدر أن رجلًا يمشي فأصابته شوكة، فإنه مباشرة تكفر خطاياه، بحسبها وحسب الخطيئة، فإن استحضر أنها بقدر الله وكان عنده نية، فإنها ترفعه درجة، لأن الأدلة جاءت بأنها مكفرة ولم تشترط فيها النية.

قوله: (فلما قضى بهاتين الكلمتين حق الله من عمل صالح وإصلاح الفاسد قال: «وخالق الناس بخلق حسن)]، وهو حق الناس، وجماع الخلق الحسن مع الناس أن تصل من قطعك بالسلام والإكرام والدعاء له والاستغفار والثناء عليه والزيارة له، وتعطي من حرمك من التعليم والمنفعة والمال).

هذا خلق عالٍ بان تُعطي من حرمك من العلم والمال، فإذن من لم يحرمك بل من نفعك من باب أولى.

قوله: (وتعفو عمن ظلمك في دم أو مال أو عرض، فبعض هذا واجب وبعضه مستحب) وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كما في (مجموع الفتاوى)، وابن القيم في (مدارج السالكين)، ونقله ابن القيم عن جعفر بن محمد أن جماع الأخلاق الحسنة في قوله تعالى: ﴿خُذْ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

من تدبر هذه الآية وعمل بها حصل له جماع الأخلاق الحسنة، وذلك أنه قال: ﴿خُذْ الْعَفْوَ﴾ فما أتاك من الناس فاقبله، كثير من الخلاف والخصومات يرجع إلى أن

الرجل يعتقد أنه يستحق تقديرًا أكثر فلم يُقدر، فيغضب ويتألم وقد لا يملك نفسه فيتلفظ على غيره بسوء إلى غير ذلك.

أما إذا أخذ ما جاء من الناس كثُر أو قلَّ وكبر أو صغر وقبله ورضيت نفسه بذلك فقد انسد باب كبير من أبواب سوء الخلق.

قال: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ فإذا تكلمت أو خرج منك شيء فلا يخرج إلا الخير، قال: ﴿وَأَعْرِضْ عَنْ الْجَاهِلِينَ﴾ وإذا أخطأ عليك أحد فلا تقابله بالمثل، بل أعرض عنه، فلو استطاع إنسان أن يقوم بهذه الأمور لجمع الأخلاق الحسنة كلها، نسأل الله الكريم من فضله.

قوله: (وأما الخلق العظيم الذي وصف الله به محمدًا -صلى الله عليه وسلم- فهو الدين الجامع لجميع ما أمر الله به مطلقًا، هكذا قال مجاهد وغيره، وهو تأويل القرآن كما قالت عائشة -رضي الله عنها-: كان خلقه القرآن) وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلى خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] أي إنك لعلى دين عظيم، لأن الخلق بالمعنى العام هو أخلاق العبد مع ربه، وأخلاق العبد مع الخلق، فالدين كله يرجع إلى هذا.

ومن كلمات ابن القيم العظيمة في كتابه (مدارج السالكين): كل من زاد عليك في الأخلاق الحسنة فقد زاد عليك في الدين. نسأل الله أن يُعاملنا برحمته يا أرحم الراحمين.

قوله: (وحقيقته المبادرة لامتثال ما يحبه الله تعالى بطيب نفس وانشراح صدر).

القاعدة العاشرة: الأخلاق الحسنة من الدين.

- **تنبيه**: لأهمية الأخلاق الحسنة فإن كثيرًا من أهل العلم ذكروها في كتب الاعتقاد، كأبي عثمان الصابوني في كتابه (عقيدة السلف أصحاب الحديث)، وأبو بكر الإسماعيلي في كتابه في الاعتقاد، وشيخ الإسلام ابن تيمية في (الواسطية).

قوله: **(وأما بيان أن هذا كله في وصية الله فهو تقوى الله يجمع كل ما أمر الله به إيجابًا واستحبابًا، وما نهى عنه تحريمًا وتنزيهًا، وهذا يجمع حقوق الله وحقوق العباد)**.

القاعدة الحادية عشرة: تقوى الله جامعة للدين كله، لأنها فعل الواجبات والمستحبات وترك المحرمات والمكروهات.

قوله: **(لكن لما كان تارة يعني بالتقوى خشية العذاب المقتضية للانكفاف عن المحارم جاء مفسرًا في حديث معاذ)** قد تُطلق التقوى ويُراد بها اتقاء فعل المحرم، قال ابن رجب في كتابه (جامع العلوم والحكم): وأكثر ما تُطلق التقوى ويُراد بها اجتناب واتقاء فعل المحرم، إلا أن معناها العام فعل الواجبات وترك المحرمات، لكن قد تُطلق على بعض المعنى العام وهو اتقاء فعل المحرمات.

قوله: **(وكذلك في حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- الذي رواه الترمذي وصححه، قيل: يا رسول الله ما أكثر ما يُدخل الناس الجنة؟ قال: «تقوى الله وحسن الخلق)]**، قيل: وما أكثر ما يُدخل الناس النار؟ قال: «الأجوفان الفم والفرج»، وفي

الصحيح عن عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا»).

قوله: (في الصحيح) أي في الصحيحين، وقد درج كثير من العلماء إطلاق لفظ (الصحيح) على ما أخرجه الشيخان أو أحدهما، كما هو ظاهر صنيع شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه، والنووي -رحمه الله تعالى- في كتابه (رياض الصالحين) و(الأذكار)، وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب في كتاب (التوحيد).

ومن العلماء من يذكر لفظ الصحيح ويُريد به الحديث الصحيح، وإن لم يُخرجه البخاري ومسلم، وقد ذكر هذا ابن علان في شرحه على (رياض الصالحين).

قوله: (فجعل كمال الإيمان في كمال حسن الخلق، ومعلوم أن الإيمان كله تقوى الله، وتفصيل أصول التقوى وفروعها لا يحتمله هذا الموضع، فإنها الدين كله، لكن ينبوع الخير وأصله إخلاص العبد لربه عبادةً واستعانة كما في قوله: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾، وفي قوله: ﴿فاعبده وتوكل عليه﴾، وفي قوله: ﴿عليه توكلت وإليه أنيب﴾، وفي قوله: ﴿فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له﴾).

القاعدة الثانية عشرة: ينبوع الخير وأصله الجمع بين عبادة الله واستعانته، قال ابن القيم -رحمه الله تعالى- في كتابه (مدارج السالكين) عند قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]، قال: الناس على أربع مراتب:

- **المرتبة الأولى**: وهي أعلاها، من جمع بين الاستعانة والعبادة.

- **المرتبة الثانية**: من ليس عنده استعانة ولا عبادة.
- **المرتبة الثالثة**: من عنده استعانة بالله لكن ليست عنده عبادة.
- **المرتبة الرابعة**: من عنده عبادة لكن ليست عنده استعانة.

وأعلى هذه المراتب كما تقدم من جمع بين العبادة والاستعانة، وكثير من المتعبدين يحصل عنده نقص في الاستعانة، لاسيما العبادات التي تعود عليها، فتجد أن المتعبد إذا قام يصلي الفجر أو غير صلاة الفجر كالعصر وغيره، أو الرواتب، لا يستشعر في قلبه الاستعانة، فينبغي أن يكمل في القلب العبادة لله والاستعانة به سبحانه.

قوله: (**بحيث يقطع العبد تعلق قلبه من المخلوقين انتفاعًا بهم أو عملًا لأجلهم، ويجعل همته ربه تعالى، وذلك بملازمة الدعاء له في كل مطلوب**).

القاعدة الثالثة عشرة: أعلى المراتب انقطاع القلب عن الخلائق، وتعلقه بالخالق، وهذه مرتبة عظيمة.

القاعدة الرابعة عشرة: أعظم ما يُعين على انقطاع القلب عن الخلائق والانشغال بالخالق هو الدعاء.

قوله: (**ويجعل همته ربه تعالى وذلك بملازمة الدعاء له في كل مطلوب من فاقة وحاجة ومخافة، وغير ذلك والعمل له بكل محبوب، ومن أحكم هذا فلا يمكن أن يُوصف ما يُعقبه ذلك**).

القاعدة الخامسة عشرة: من أعظم ما يُعين على تعلق القلب بالخالق كثرة الأعمال الصالحة.

وينبغي أن نحرص على الدعاء، فالدعاء عظيم للغاية، والدعاء هو أوسع وأسرع وأسهل باب في تحقيق المراد، لأنه الطلب من الله سبحانه مباشرة الذي بيده كل شيء سبحانه.

فينبغي أن يُحرص على الدعاء في كل صغير وكبير، إذا أردت أن تقرأ كتابًا تدعو الله وتستعين به، وإذا أردت أن تحضر درسًا، وإذا أردت أن تفعل أمرًا صغيرًا أو كبيرًا، اجعل قلبك معلقًا بالله، وتدعو الله سبحانه.

وكثرة الدعاء دليل على أن العبد معلق بالله، لذا أدرك حاجته في هذه الصغار قبل الكبار عند الله فبادر إلى دعائه.

قوله: **(وأما ما سألت عنه من أفضل الأعمال بعد الفرائض فإنه يختلف باختلاف الناس فيما يقدرون عليه وما يُناسب أوقاتهم، فلا يُمكن فيه جواب جامع مفصل لكل أحد، لكن مما هو كالإجماع بين العلماء بالله وأمره، أن ملازمة ذكر الله دائمًا هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة)**.

ينبغي أن يُعلم أن العلماء تنازعوا في أفضل الأعمال على أقوال ثلاثة، قيل الصلاة، وقيل الجهاد، وقيل العلم، قال ابن تيمية في كتابه (منهاج السنة): وهذه الأعمال الثلاثة هي أفضل الأعمال بالإجماع.

وأصح هذه الأقوال الثلاثة أن أفضل الأعمال العلم، وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي في قول وأحمد في رواية، لأن العلم هو الوحي ولأن غيره محتاج إليه، وهو ليس محتاجًا إلى غيره، ولأنه بالعلم يُعرف ما يريده الله مما لا يريده، إلى غير ذلك من الفضائل الكثيرة.

لكن ينبغي أن يُعلم أن البحث في الأعمال التطوعية، أما ما تكلم عنه ابن تيمية من أن هذا يختلف باختلاف الناس، فهذا يرد عليه أمران:

- **الأمر الأول**: أنه لو قدر أن رجلين متساويان في كل شيء، ويستطيع أحدهم أن يطلب العلم والآخر أن يبر أمه برًا مستحبًا أو غير ذلك من الأعمال المستحبة فأيهما يفعل؟ فهنا لابد أن تكون المفاضلة بالنظر إلى ذات العبادة، وابن تيمية لم يفعل هذا، والذي درج عليه العلماء أنهم يفاضلون بالنظر إلى ذات العبادة، وإنما ابن تيمية نظر إلى المرجحات الخارجية.
- **الأمر الثاني**: في كلام ابن تيمية أنه نظر إلى العباد، وبحث العلماء هو النظر في ذات العبادة، لا إلى ذات العبد.

قوله: (لكن مما هو كالإجماع بين العلماء بالله وأمره أن ملازمة ذكر الله دائمًا هو أفضل ما شغل العبد به نفسه في الجملة) قوله: (في الجملة) يُخرج -والله أعلم- عن اعتراض يُقال: وهو أن خلاف العلماء أي الأعمال أفضل المراد به الصلاة أو الجهاد أو العلم، فكأنه يريد بذكر (في الجملة) وذلك أنه قد يريد بالذكر الذكر بالمعنى العام

كما سيأتي، وهذا يبعد -والله أعلم- لأن الذكر بالمعنى العام تستوي فيه جميع الأعمال، فهو يُطلق على الأعمال كلها.

وقد يريد بالذكر الذكر بالمعنى الخاص وهو التسبيح والتهليل، وهذا هو مراده، فكأن المراد -والله أعلم- أن هذا أفضل الأعمال لأنه معين على أفضل عمل معين، فإذا قيل إن العلم أفضل عمل فإن هذا الذكر بالمعنى الخاص معين عليه -والله أعلم-، وعلى أي حال كان فإن الخلاف بين العلماء في أي الأعمال أفضل هو راجع إلى أعمال ثلاثة، العلم أو الصلاة أو الجهاد.

قوله: (وعلى ذلك دل حديث أبي هريرة الذي رواه مسلم: «سبق المفردون)]، قالوا يا رسول الله، ومن المفردون؟ قال: «الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات»، وفيما رواه أبو داود عن أبي الدرداء عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفاعها في درجاتكم وخير لكم من إعطاء الذهب والورق ومن أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله، قال: «ذكر الله»).

هذا الحديث على الصحيح لا يصح مرفوعًا ولا موقوفًا.

قوله: (والدلائل القرآنية والإيمانية بصرًا وخبرًا ونظرًا على ذلك كثيرة) أي ما يُبصر ويدل عليه الواقع، وخبرًا: أي ما جاء الأدلة بالإخبار عنه -والله أعلم-.

قوله: (وأقل ذلك أن يُلازم العبد الأذكار المأثورة عن معلم الخير وإمام المتقين - صلى الله عليه وسلم- كالأذكار المؤقتة في أول النهار وآخره، وعند أخذ المضجع، وعند الاستيقاظ من المنام وأدبار الصلوات والأذكار المقيدة مثل ما يُقال عند الأكل والشرب واللباس والجماع، ودخول المنزل والمسجد والخلاء والخروج من ذلك وعند المطر والرعد، إلى غير ذلك، وقد صُنفت له الكتب المسماة بعمل اليوم والليلة) ذكر -رحمه الله تعالى- أقل ما ينبغي للعبد أن يداوم عليه من ذكر الله.

كذلك كتب الأذكار، ومن أجمعها وأحسنها كتاب (الأذكار) للنووي -رحمه الله تعالى-.

قوله: (ثم ملازمة الذكر مطلقًا، وأفضله: لا إله إلا الله) روى الترمذي من حديث جابر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «أَفْضَلُ الذِّكْرِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَفْضَلُ الدُّعَاءِ الْحَمْدُ للهِ»، لكن الحديث في إسناده رجل ضعيف، ثم هو منقطع، لكن قد يُقال إن أفضل الذكر لا إله إلا الله، لأنه متضمن للتوحيد.

قوله: (وقد تعرض أحوال يكون بقية الذكر مثل (سبحان الله والحمد لله والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله) أفضل منه) على أن أفضل الذكر مطلقًا هو القرآن بالإجماع، ذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى- كما في (مجموع الفتاوى)، فأفضل ذكر يُتقرب به إلى الله هو قراءة القرآن، لأنه كلام الله سبحانه.

ثم ما تقدم ذكره ذكر ابن تيمية أنه أقل ما ينبغي للعبد، ثم من أراد الأكمل فليجعل العبد له وردًا من كتاب الله، يُداوم عليه ويُجاهد نفسه على قراءته، وليجعل له وردًا من الذكر يُداوم عليه ويُجاهد نفسه على ملازمته.

فقد ثبت عند ابن سعد عن أبي هريرة -رضي الله عنه- أنه كان يُسبح الله في اليوم ثنتي عشرة ألف تسبيحة، فقد جعله وردًا يُداوم على ذلك.

ونحن إذا لم نجعل لنا وردًا فلن نستطيع إكثار الذكر، ولن نستطيع مجاهدة هذه النفس الأمارة بالسوء إلا وأن نجعل لنا وردًا نُجاهد النفس على إتمامه.

وأحسن ما يكون هو أن يُسعى للقيام بهذا الورد في أول النهار، فإن في أول النهار بركة، وهو أقل انشغالًا مما سواه، لذا إذا لاحظت وجدت أنك إذا فرطت في وردك في أول النهار صعب عليك بعد ذلك.

قوله: (**ثم يُعلم أن كل ما تكلم به اللسان وتصوره القلب مما يُقرب إلى الله من تعلم علم وتعليمه وأمر بمعروف ونهي عن منكر فهو من ذكر الله**) وهذا أمر مهم، وذلك أن ذكر الله له إطلاقان:

- **الإطلاق الأول**: المعنى الخاص، وهو التسبيح والتهليل، إلى غير ذلك.
- **الإطلاق الثاني**: المعنى العام، وهو كل عبادة، فكل عبادة ذكر لله، قال سعيد بن جبير: مجالس الحلال والحرام مجالس الذكر، فالمزكي ذاكر لله، والصائم ذاكر لله بالمعنى العام.

وقد ذكر هذا النووي -رحمه الله تعالى- في أوائل كتابه (الأذكار)، وإليه يُشير شيخ الإسلام ابن تيمية في هذا الكلام.

قوله: (ولهذا من اشتغل بطلب العلم النافع بعد أداء الفرائض أو جلس مجلسًا يتفقه أو يُفقه فيه الفقه الذي سماه الله ورسوله فقهًا، فهذا أيضًا من أفضل ذكر الله، وعلى ذلك إذا تدبرت لم تجد بين الأولين في كلماتهم في أفضل الأعمال كبير اختلاف، وما اشتبه أمره على العبد فعليه بالاستخارة المشروعة) -والله أعلم- ليس بينهم كثير اختلاف بالنظر إلى ما يصلح لكل عبد، أما في أفضل العبادات بالنظر إلى العبادة نفسها فإن بينهم خلافًا على أقوال ثلاثة، وقد بسط ابن القيم الكلام على ذلك في كتابه (مفتاح دار السعادة)، وذكر أكثر من خمسين ومائة دليل في بيان فضل طلب العلم.

قوله: (وما اشتبه أمره على العبد فعليه بالاستخارة المشروعة، فما ندم من استخار الله تعالى).

القاعدة السادسة عشرة: أن من اشتبه عليه أمر فليفزع إلى الاستخارة، فإنها أعظم معين لكشف الإشكال في المشتبهات.

قوله: (وليُكثر من ذلك ومن الدعاء فإنه مفتاح كل خير ولا يعجل فيقول قد دعوت ولم يستجب لي، وليتحر الأوقات الفاضلة، كآخر الليل وأدبار الصلوات وعند الأذان ووقت نزول المطر ونحو ذلك).

القاعدة السابعة عشرة: للدعاء آداب، وكلما توافرت هذه الآداب كان أدعى للاستجابة.

ومن آدابه: تحري أوقات الإجابة، ومن آدابه: عدم الاستعجال، فقد ثبت في الصحيحين من حديث أبي هريرة أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ، يَقُولُ: دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي».

لذلك ترانا نُقصر كثيرًا، قد ندعو في أمر ثم نلح ونُكثر الدعاء، ثم لا نرى الاستجابة فندع، وهذا غلط، وأخشى أن ينطبق علينا أننا مستعجلون.

قوله: (وأما أرجح المكاسب فالتوكل على الله والثقة بكفايته وحسن الظن به) هو لازال يُجيب على السؤال، لأن السائل سأل عن أرجح المكاسب.

قوله: (وذلك أنه ينبغي للمهتم بأمر الرزق أن يلجأ فيه إلى الله ويدعوه كما قال سبحانه فيما يأثر عنه نبيه -صلى الله عليه وسلم-: «كلكم جائع إلا من أطعمته، فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي كلكم عارٍ إلا من كسوته، فاستكسوني أكسكم)]، وفيما رواه الترمذي عن أنس -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «ليسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى شسع نعله إذا انقطع، فإنه إن لم يُيسره لم يتيسر»، وقد قال الله تعالى في كتابه: ﴿واسألوا الله من فضله﴾ وقال سبحانه: ﴿فإذا قُضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ وهذا وإن كان في الجمعة فمعناه قائم في جميع الصلوات).

لأن المصلي ينقطع للعبادة فبعد ذلك يرجع إلى ما كان عليه من طلب الرزق.

قوله: (ولهذا -والله أعلم- أمر النبي -صلى الله عليه وسلم- الذي يدخل المسجد أن يقول: «اللهم افتح لي أبواب رحمتك)] وإذا خرج أن يقول: «اللهم إني أسألك من فضلك»، وقد قال الخليل -صلى الله عليه وسلم-: ﴿فابتغوا عند الله الرزق واعبدوه واشكروا له﴾ وهذا أمر، والأمر يقتضي الإيجاب، فالاستعانة واللجأ إليه أصل عظيم) وهذه هي القاعدة السابعة عشرة: أعظم سبيل للرزق الدعاء.

القاعدة الثامنة عشرة: الاستعانة بالله والالتجاء إليه أصل عظيم، فليُتمسك به.

قوله: (ثم ينبغي له أن يأخذ المال بسخاوة نفس ليُبارك له فيه، ولا يأخذه بإشراف وهلع، بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء).

القاعدة التاسعة عشرة: ينبغي أن يُؤخذ المال بسخاوة نفس لا بهلع وباستشراف، فمن أخذه باستشراف وهلع لم يُبارك له فيه.

قوله: (بل يكون المال عنده بمنزلة الخلاء الذي يحتاج إليه من غير أن يكون له في القلب مكانة، والساعي فيه إذا سعى كإصلاح الخلاء) وهذا من ضرب المثال البديع، شبه المال بالخلاء، فنحن محتاجون للخلاء، فكذلك ما احتجنا إليه من المال فهو كالخلاء يُستفاد منه ولا يتعلق القلب به.

وبه يُفهم وجه كون الصحابة أغنياء ولم يضرهم -رضي الله عنهم-، قال ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى): وذلك أن قلوبهم لم تتعلق بالمال، بل كان المال في أيديهم لا في قلوبهم.

ونحن مبتلون بتعلق قلوبنا به، فلا أخذنا النفع في الدنيا ولا استفدنا في الآخرة، نسأل الله أن يُعاملنا جميعًا برحمته.

فلذلك ينبغي ألا تتعلق القلوب بالمال، حتى قيل لأحمد: الرجل الذي يفرح إذا زاد ماله، ويحزن إذا نقص؟ قال: ليس بزاهد، الزاهد الذي لا يفرح لزيادة ماله ولا يفرح بنقصانه.

وهذه درجات عليا تدل على أن القلب لم يتعلق بالمال، والله إن حالنا مع المال عجيب، مُلازم لنا في الهم والفكر، والشيطان يُحاول أن يجعلنا نعيش معه بالأماني، والأماني رأس مال المفاليس، يُحاول الشيطان أن يُشغلنا بالأماني وبغيرها وبالمال، حتى يُشغلنا عن ذكر الله.

بل أصبح معيار السعادة عند بعضهم أن يُقال: إن عند فلان مالًا، والأمر والله ليس كذلك.

قوله: (وفي الحديث المرفوع الذي رواه الترمذي وغيره: «من أصبح والدنيا أكبر همه شتت الله عليه شمله، وفرق عليه ضيعته ولم يأته من الدنيا إلا ما كُتب له، ومن أصبح والآخرة أكبر همه جمع الله عليه شمله، وجعل غناه في قلبه، وأتته الدنيا وهي

راغمة، وقال بعض السلف: أنت محتاج إلى الدنيا وأنت إلى نصيبك من الآخر أحوج، فإن بدأت بنصيبك من الآخرة مُر على نصيبك من الدنيا فانتظمه انتظامًا، قال الله تعالى: ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ما أريد منهم من رزق ولا أريد أن يطعمون * إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين﴾).

القاعدة العشرون: من أعظم ما يُيسر أمر الدنيا تقوى الله وعبادته.

قوله: (وأما تعيين مكسب على مكسب من صناعة أو تجارة أو بناية أو حراثة أو غير ذلك، فهذا يختلف باختلاف الناس، ولا أعلم في ذلك شيئًا عامًا) وينبغي أن يُعلم أمر وهو أن يُجتهد في المكسب الحلال.

قوله: (لكن إذا عنى للإنسان جهة فليستخر الله تعالى فيها الاستخارة المتلقاة عن معلم الخير -صلى الله عليه وسلم- فإن فيها من البركة ما لا يُحاط به، ثم ما تيسر له فلا يتكلف غيره، إلا أن يكون منه كراهة شرعية) القاعدة الواحدة والعشرون: من أحسن ما ينفع في الرزق أن من وجد بابًا يرتزق منه فلا يتركه إلى غيره، إلا لسبب شرعي.

قوله: (وأما ما يعتمد عليه من الكتب في العلوم فهذا باب واسع، وهو أيضًا يختلف باختلاف نشء الإنسان في البلاد، فقد يتيسر له في بعض البلاد من العلم أو من طريقه ومذهبه فيه ما لا يتيسر له في بلد آخر) وصدق -رحمه الله تعالى- قد تكون في

بلد يدرس أهله المذهب الشافعي، فيتيسر له من دراسة المذهب الشافعي ما لا يتيسر في دراسة غيره.

وهكذا في بلدان أخرى، قد يتيسر المذهب الحنبلي إلخ، فلذلك الجامع في باب العلم أن يُجتهد في معرفة مراد الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-، وينبغي أن يُعلم أن انتساب الرجل إلى مذهب درس عليه ليس مذمومًا، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية كما في (مجموع الفتاوى): انتساب الرجل إلى مذهبه كانتسابه إلى بلده وقبيلته، فيقول: أنا حنبلي باعتبار أنني تفقهت على المذهب الحنبلي، أو أنا شافعي باعتبار أنني تفقهت على المذهب الشافعي، هذا ليس مذمومًا.

المذموم هو التعصب لهذه المذاهب، وأن يرد الأدلة لأجل المذهب، فيتفقه على هذه المذاهب ويدرسها كفهرس للعلم، لكن لا يتعصب لها، بل هي من أنفع الطرق لحصول الفقه.

قوله: (لكن جماع الخير أن يستعين بالله سبحانه في تلقي العلم الموروث عن النبي -صلى الله عليه وسلم- فإنه هو الذي يستحق أن يُسمى علمًا، وما سواه إما أن يكون علمًا فلا يكون نافعًا، وإما ألا يكون علمًا وإن سمي به، ولئن كان علمًا نافعًا فلابد أن يكون في ميراث محمد -صلى الله عليه وسلم- ما يغني عنه مما هو مثله وخير منه)

القاعدة الثانية والعشرون: العلم النافع هو العلم الشرعي فحسب، وما عدا ذلك إما ليس علمًا، أو هو علم غير نافع.

القاعدة الثالثة والعشرون: كل علم نافع فهو في العلم الشرعي.

قوله: (ولتكن همته فهم مقاصد الرسول -صلى الله عليه وسلم- في أمره ونهيه وسائر كلامه، فإذا اطمأن قلبه أن هذا هو مراد الرسول -صلى الله عليه وسلم- فلا يعدل عنه فيما بينه وبين الله تعالى، ولا مع الناس إذا أمكنه ذلك، وليجتهد أن يعتصم في كل باب من أبواب العلم بأصل مأثور عن النبي -صلى الله عليه وسلم-).

القاعدة الرابعة والعشرون: المقصود من العلم معرفة مراد الله ورسوله -صلى الله عليه وسلم-.

قوله: (وإذا اشتبه عليه مما قد اختلف فيه الناس فليدع بما رواه مسلم في صحيحه عن عائشة -رضي الله عنها- أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- كان يقول إذا قام يصلي من الليل: «اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السماوات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختُلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم)]، فإن الله تعالى قد قال فيما رواه عنه رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته، فاستهدوني أهدكم»).

القاعدة الخامسة والعشرون: من أعظم ما يفيد في معرفة ما اشتبه من العلم الدعاء المأثور في حديث عائشة -رضي الله عنها-.

قوله: (وأما وصف الكتب والمصنفين فقد سُمع منا في أثناء المذاكرة ما يسره الله سبحانه، وما في الكتب المصنفة المبوبة كتاب أنفع من صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، لكن هو وحده لا يقوم بأصول العلم، ولا يقوم بتمام المقصود للمتبحر في أبواب العلم، إذ لابد من معرفة أحاديث أخر، وكلام أهل الفقه وأهل العلم في الأمور التي يختص بعلمها بعض العلماء).

القاعدة السادسة والعشرون: لابد في فهم العلم من فهم كلام العلماء، ليُستعان بفهمهم ولئلا يُحدث قول جديد.

قوله: (وقد أوعبت الأمة في كل فن من فنون العلم إيعابًا، فمن نور الله قلبه هداه بما يُبلغه من ذلك، ومن أعماه لم تزده كثرة الكتب إلا حيرة وضلالًا)، القاعدة السابعة والعشرون والأخيرة: كثرة الكتب قد لا تزيد العبد إلا حيرة، وإن كان كثرة الكتب نافعة لكنها لا تنفع كل أحد، وإنما لابد أن يكون مؤصلًا عارفًا كيف يستفيد من هذه الكتب.

قوله: (كما قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لابن لبيد الأنصاري: «أوليست التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى فماذا تُغني عنهم؟»]، فنسأل الله العظيم أن يرزقنا الهدى والسداد ويُلهمنا رشدنا ويقينا شر أنفسنا، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، ويهب لنا من لدنه رحمة، إنه هو الوهاب، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على أشرف المرسلين).

أسأل الله الذي لا إله إلا هو أن يغفر لشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله تعالى-، وأن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا، وجزاكم الله خيرًا.